

وتمثلت الوسيلة الثانية في توسيع قاعدة تجارة الصادر عن طريق « مؤسسة التجارة الخارجية » التي قامت على عرض البضائع اليهودية الفلسطينية بالخارج .

وقد عملت اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين من خلال جمعياتها الاثنتي عشرة المنتشرة في خمس مدن وبعض المستوطنات الكبيرة ، على تسويق المنتجات الزراعية والصناعية اليهودية في السوق المحلية ، الى جانب الاشراف على جودة الانتاج بمساعدة الاجهزة الرسمية للوكالة اليهودية . وكان على كل منتج ان يثبت العلامة التجارية على انتاجه بعد اختبارها بواسطة مندوب عن « اللجنة المركزية لتنمية منتجات فلسطين » . التي اتسع نشاطها ليمتد الى مائتي منشأة في خطوط انتاجية مختلفة كانت تمثل ما يعادل ٨٥ في المائة من جميع مؤسسات المبيعات في فلسطين . وكانت اللجنة المركزية - الى جانب ذلك - مرتبطة مع التعاونيات التجارية اليهودية بفلسطين بتعاقدات لبيع المنتج محليا من البضائع ، واتفاقيات بمحاربة تسويق البضائع الاجنبية التي تنافس الانتاج الفعلي من خلال الاتفاقيات الجماعية التي عقدها اللجنة المركزية مع عديد من المستوردين التي كانت تقضي بعدم استيراد البضائع التي كانت تنافس الانتاج المحلي . (٢)

وكثيرا ما كانت اجهزة الوكالة اليهودية تشعر بتحمل المسؤولية كاملة ، وتحس بالالتزام برعاية المنتجين قبل تسويق انتاجهم . فعملت ادارة الصناعة على ممارسة نشاطها في حدود الظروف العامة السائدة في المجال الصناعي ، من خلال الادراك بأن نشاط الوكالة اليهودية في مجال الصناعة لم يكن مقتصرا على التوسع في تطبيق نظام السلفيات لصفار المنتجين ، وانما كان هذا النشاط مرتبطا بالتحركات السياسية في القدس ولندن . ومن هنا كان السعي نحو حماية الصناعات الجديدة في فلسطين من منافسة الانتاج الاجنبي المناظر ، وبخاصة الانتاج الياباني الذي اغرق الاسواق العالمية ، وكان يعتمد على الايدي العاملة الرخيصة والانتاج الغزير ، الى جانب دفع حكومة فلسطين الى عقد اتفاقيات تجارية مع البلدان التي كانت قبل انشاء الوكالة خاضعة للحكم العثماني . (٣)

ومع نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى ، نشأ نوع من الضغط الاقتصادي على المجتمع اليهودي في فلسطين ، اثر بطريق مباشر على صفار الحرفيين والتجار الذين برزت حاجتهم الى تكوين مؤسسة يهودية مركزية تعنى بمشاكلهم الخاصة . وقد اولت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية عناية خاصة بهذا الموضوع للتخفيف من حدة الصعوبات التي صادفت هؤلاء ، فتقرر تكوين ادارة تابعة للوكالة لرعاية الحرفيين و صفار التجار (٤) ، تعمل في تنسيق مع ادارة الصناعة والتجارة في عام ١٩٣٨ . وقد بدأت الادارة الجديدة عملها بدراسة